الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
29 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة براون (نائبة الرئيس) . . . . . (جامايكا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51376X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظراً لغياب السيد ديالو (السنغال)، ترأست الجلسة السيدة براون (جمايكا)، نائبة رئيس اللجنة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧:٣٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/68/221)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/68/78-E/2013/66 وA/68/357)

١ - **السيد دي أغوبار باتريوتا** (البرازيل): قال إن من غير الواضح إطلاقاً، بعد خمس سنوات من بدء الأزمة الاقتصادية العالمية، ما إذا كان الانتعاش الاقتصادي سيصبح اتجاهاً مستداماً، على الرغم من دلائل ذلك الانتعاش في بعض البلدان المتقدمة النمو. ونظراً لاستمرار أزمة الديون السيادية في بعض بلدان منطقة اليورو وإمكانية ظهور مشكلة خطيرة تتعلق بالديون في أكبر اقتصادات العالم، فإن العودة إلى الانكماش العالمي لا تزال احتمالاً ممكناً.

٢ - وأكد أن استعادة الاقتصاد العالمي للنمو الاقتصادي يشكل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي. وأوضح أن إعادة وضع نموذج العلاقة بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، في حين أنها تعالج أوجه الخلل والثغرات في هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع المالية الدولية، لن تكون مجرد إسهام في تحقيق انتعاش قوي ومستدام ومتوازن، فهي أساسية لبناء بيئة تمكينية لجدول الأعمال الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - ودعا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى إيجاد مزيج ملائم من تدابير تعديلات سياسة المالية العامة وتدابير التحفيز المالي. وتشمل هذه المهمة، قبل قل شيء، الحفاظ على تركيز الاقتصاد الكلي على استئناف النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولابد من تدعيم سياسة الاقتصاد الكلي السليمة وسياسة المالية العامة ببرامج الحماية الاجتماعية القوية، فهذه البرامج تُعتبر، في جملة أمور، أداة أساسية لإعادة تنشيط الطلب الكلي. ولابد، ثانياً، من اتخاذ البلدان المتقدمة النمو خاصة لتدابير للتحفيز المالي على الأجل القصير. فالمجال المالي والاستدامة على الأجل المتوسط لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال النمو الاقتصادي المستدام. ثالثاً، لابد للشركاء من البلدان المتقدمة النمو، وخصوصاً البلدان التي تصْدر العملات الاحتياطية الدولية، من مراعاة الآثار الجانبية المترتبة عن قرارات سياساتها النقدية ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية. ونبه أخيراً إلى وجوب النظر إلى التدابير الخاصة بضوابط رأس المال وبالسلامة المالية الكلية كأدوات فعالة تمكن من تجنب التقلب المفرط في التدفقات المالية نتيجة السياسات النقدية غير التقليدية التي تأخذ بها البلدان المتقدمة النمو.

٤ - ودعا إلى مضاعفة الجهود لإصلاح مؤسسات بريتن وودز. فتمثيل العالم النامي تمثيلاً كافياً ضروري لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وتعبئة مصادر مالية جديدة وإضافية لصالح البلدان المثقلة بالديون. وأعرب عن القلق الشديد إزاء التأخر في تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي. كما تأخر طويلاً إجراء استعراض شامل جديد لصيغة الحصص.

٥ - وقال إن من الممكن أن يوفر النهج النظمي الذي أخذ به توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية منهجاً مفيداً لتنفيذ عملية

متابعة تمويل التنمية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب البرازيل بأعمال الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة فيما يتعلق بتحديد أهداف التنمية المستدامة واستكشاف سبل جديدة ومبتكرة لتمويل إنجازهم.

٦ - وذكّر بما تم الاتفاق عليه في الدوحة بخصوص وجوب اتخاذ قرار بحلول نهاية عام ٢٠١٣ لعقد مؤتمر حول تمويل التنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. فالمؤتمر هذا سينشئ هيئة لتمويل التنمية تعمل كجزء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لردم الهوة بين الالتزامات السياسية والتنفيذ الفعلي. ويحث وقده الجمعية العامة على بدء العملية التحضيرية لهذا المؤتمر.

٧ - وأشار إلى أ، المساعدة الإنمائية الرسمية ستبقى عاملاً أساسياً في القضاء على الفقر والجوع. غير أن تخفيض مستويات هذه المساعدة للسنة الثانية على التوالي يشكل مصدر قلق شديد، وخاصة في وقت يتراجع فيه الطلب العالمي والتدفقات الخاصة. وشجع الجهات المانحة على تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذاً كاملاً.

٨ - ودعا إلى إخضاع استخدام القطاع الخاص والمصادر الأخرى الخارجة عن الميزانية في تمويل مبادرات الأمم المتحدة إلى إشراف الدول الأعضاء، وهو استخدام ينبغي ألا يحدث في أي وقت كان على حساب الموارد العادية المخصصة تقليدياً للركيزة الإنمائية. ودعا البلدان المانحة إلى توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية الرسمية الثنائية القائمة وإلى وضع جداول زمنية واضحة وشفافة للتوصل إلى مستويات متفق عليها لهذه المساعدة. وينبغي أن تؤخذ التزامات المساعدة غير المتحققة في الاعتبار في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً للانخفاض الحالي في لمعدلات الفائدة، ينبغي الموافقة على بارامترات قياس الشروط المتساهلة للقروض المقدمة إلى البلدان النامية، وذلك بغية تجنب تضخيم أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - **السيد غاوماكوي** (بوتسوانا): قال إن انتعاش اقتصادات بلدان الجنوب من أزمة عام ٢٠٠٨ المالية والاقتصادية إنما يحدث ببطء، وتخوف من وقوع المزيد من الاضطرابات. فقد أثّرت الأزمة على أسواق السلع الأساسية وقوضت على نحو خطير تدفقات عوائد كثير من البلدان. كما أدى ضعف الطلب العالمي وتراجع أسعار المعادن إلى انخفاض في صادرات بوتسوانا وعوائدها ابتداء من الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أدى إلى تضييق نطاق برامج التنمية الوطنية وتطوير الهياكل الأساسية في البلاد، وهي برامج ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واضطرت بوتسوانا خلال سنتين ماليتين متتاليتين إلى استخدام نحو ١٠ في المائة من ميزانيتها لأغراض تخفيض العجز. كما أدت الأزمة إلى تسريح ٣٩ في المائة من قوة العمل في قطاع التعدين و ٣٧ في المائة في قطاع الخدمات و ١٥ في المائة في قطاع الصناعة التحويلية.

١٠ - وأشار إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للتنمية الاقتصادية. وكانت بوتسوانا قد أوجدت مناخاً مواتياً للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مبادرات حكومية شتى تضمنت إحداها تبسيط الكيانات الحكومية والعامة. وقد أنشئت منظمة جديدة عام ٢٠١٢ لقيادة الترويج للاستثمار ولأنشطة تنمية التصدير. ومع ذلك، فإن ما تلقته بوتسوانا من الاستثمار الأجنبي المباشر بقي متواضعاً نظراً لأن البلد غير ساحلي واقتصاده صغير النطاق.

١١ - ودعا إلى عدم معاقبة البلدان المتوسطة الدخل بل إلى مساعدتها على الحفاظ على تقدمها الإنمائي. ونبه إلى أهمية التكفل بعدم تعريض البلدان المتوسطة الدخل إلى تباطؤ في الاقتصاد. وكان الأحرى بتقرير الأمين العام عن التعاون

الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/68/265) أن يلاحظ أن كون ١٣ بلداً فقط من أصل البلدان التي كانت قد انضمت عام ١٩٦٠ إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، تخرجت إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل، إنما يشكل فشلاً من جانب المجتمع الدولي.

١٢ - ودعا إلى وضع سياسات تلبي احتياجات التمويل الإنمائي لدى البلدان المتوسطة الدخل، على أن تكون تفاصيلها معدة وفقاً للاحتياجات الفردية لهذه البلدان وأن تشمل تنمية الهياكل الأساسية؛ وبناء القدرات؛ والتصنيع؛ وتطوير التكنولوجيا واستخدامها؛ وتنمية المهارات. ويحث وفده لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على اقتراح آلية لتمويل الأولويات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - **السيد وايسليدر** (كوستا ريكا): قال إن جدول الأعمال الجديد للتنمية يتطلب اتفاقاً متوازناً قابلاً للحياة من الناحية المالية لتعزيز أسس التنمية الدولية. ويستدعي ذلك إجراء حوار مفتوح يرمي إلى صوغ الطموحات المشروعة للبلدان النامية استناداً بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو، استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة.

١٤ - ودعا إلى النظر في مسائل كيفية تعبئة الموارد الوطنية والدولية، سواء موارد القطاع العام أو الخاص، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات. أما في مجال التجارة الدولية ذي الأهمية المماثلة، فإنه لابد من التوصل دونما تأخير إلى نتيجة منصفة لجولة الدوحة. وشكا من تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنتين الماضيتين منبهاً إلى أهميتها الحيوية المستمرة بالنسبة لتنمية البلدان المتوسطة الدخل، وحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل التنمية الدولية بموجب توافق آراء مونتري وإعلان الدوحة. وأكد على مركزية دور الأمم المتحدة في تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية، ودعاها إلى تعزيز تعاونها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن ترحيب وفده بجميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، ولاسيما الحوار السادس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

١٥ - وقال إنه لابد من مواصلة المشاورات المفتوحة الشفافة للنظر في التمويل المبتكر وتحليله. ونبه إلى الحجم الهائل للتحديات المقبلة — تغير المناخ وإحداث خفض كبير في معدلات الفقر، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع — وهي تحديات لا تتطلب الموارد الضخمة وحدها بل تتطلب أيضاً استخدامه بصورة ملائمة وبكفاءة، وتجنب الهدر والفساد.

١٦ - **السيدة باشيكو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن فقراء العالم، في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، هم الذين يدفعون مرة أخرى ثمن الأزمة الرأسمالية. فأعداد ما تولّده الرأسمالية من الخاسرين يتجاوز بكثير أعداد الفائزين. كما أن أمنا الأرض هي في عداد الخاسرين.

١٧ - وأشارت إلى أن السباب الهيكلية لأزمة الرأسمالية العالمية تشمل تركيز الثروة في بضعة بلدان وفي يد مجموعات صغيرة؛ واستخدام كميات كبيرة من رأس المال في إنتاج وتسويق سلع وموارد تولد الثروة بصورة سريعة جداً؛ والترويج للاستهلاك المفرط؛ والمضاربة المصممة لتحقيق أرباح سريعة؛ وممارسات مالية تضر باقتصاديات الدول وبسيادتها، وخصوصاً اقتصاديات البلدان النامية وسيادتها، والسيطرة الاحتكارية على الموارد الطبيعية والأرباح؛ ونظام مبني على أسطورة تقول إن الاستثمار الأجنبي هو البلسم الشافي، ففيه يهيمن كبار المستثمرين وتخضع الدول والشعوب.

١٨ - ودعت إلى عدم توجيه التنمية الاقتصادية نحو السوق ورأس المال والأرباح، فهذه التنمية ينبغي أن تكون شاملة تهدف إلى سعادة الإنسان القصوى وإلى الوئام والتوازن مع أمنا الأرض. وفي هذا الصدد، تقترح دولة بوليفيا المتعددة القوميات لجميع شعوب العالم بديلاً عن الرأسمالية يسعى إلى تمجيد الحياة وليس الأرباح. فهذا النهج لا يحبذ لا استغلال بعض البشر من جانب بشر آخرين ولا استغلال الطبيعة.

١٩ - وطالبت بإحداث تغيير كبير في الهيكلية المالية الدولية. فالبلدان النامية ينبغي أن تشارك في اتخاذ القرار، كما ينبغي أن يصمم النظام المالي الجديد بحيث يمكنه أن يقضي على الفقر. وأن يدعم التنمية المستدامة وأن يشجع على احترام قرارات البلدان السيادية وأن تستأصل الكولونيالية، حيث تتدخل المنظمات المالية الدولية في شؤون البلدان مستخدمة الديون كآلية للابتزاز ولفرض سياسات أجنبية. ودعت إلى إيجاد آلية حكومية دولية جديدة ترعى تمويل التنمية وتهيئ لمؤتمر متابعة آخر لتمويل التنمية. ولابد للأمم المتحدة من أن تلعب دوراً محورياً في عملية المتابعة.

٢٠ - **السيد كوشنيروك** (أوكرانيا): قال إن هناك اتجاهاً عالمياً نحو ركود التنمية الاقتصادية وزيادة الفقر في بعض أنحاء العالم. وفي حين أن مسؤولية تنمية كل بلد إنما تقع أساساً على البلد نفسه، فإن من الأهمية بمكان أن يتم الوفاء بالالتزامات الدولية إزاء البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

٢١ - وأعرب عن قلقه إزاء اثر الأزمة المالية على التجارة، وخصوصاً في البلدان النامية، وعلى الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا إلى إيصال جولة الدوحة الإنمائية إلى نهايتها بنجاح، فالمزيد من التأخير في التوصل إلى اتفاق على الاستجابة للأزمة العالمية المالية والاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة وأن وقوع الملايين في شرك الفقر ,غلى المزيد من تآكل مكتسبات التنمية. وأشار إلى توافق آراء مونتري الذي أدى إلى مناقشات عالمية حول الفعالية، وهي محادثات تقودها حالياً الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال.

٢٢ - وقالت إن أوكرانيا تؤيد بثبات مبادرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والرامية إلى تعزيز القدرات التجارية للدول الأعضاء في المؤتمر. وقد أطلق المؤتمر مؤخراً مشروعاً تقنياً جديداً لتقدير قانون المنافسة في أوكرانيا.

٢٣ - وأوضحت أن اقتصاد أوكرانيا شهد تسارعاً في عام ٢٠١٣، وفقاً للبنك الدولي، غير أنه يحتاج إلى إعادة للتوازن فيه. ويفترض هذا السيناريو تسوية بطيئة ولكن منتظمة للأزمة في أوروبا واستئنافاً للنمو في منطقة اليورو. ومن شأن ارتفاع الطلب الخارجي أن يساعد اقتص أوكرانيا على مواصلة تسريع وتائره. كما أن من شأن تشديد سياسات المالية العامة وزيادة المرونة في سياسة معدل صرف العملات الأجنبية أن يحسن القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويعتبر إيجاد مزيج ملائم من السياسات عاملاً أساسياً في تأمين التمويل لتغطية أوجه الخلل الخارجي. ولابد من تحسين البيئة الخارجية بحيث يمكن السير قدماً بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي سيعزز النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

٢٤ - ونبه إلى أن تراكم الاحتياطيات الأجنبية الهائلة في البنوك المركزية لدى بعض البلدان أدى إلى حالات خلل اقتصادي. أما أفضل الطرق لتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي في مختلف أنحاء العالم فه تتمثل في استثمار المال في القطاعات الاقتصادية الحقيقية، من قبيل البناء والإنتاج..

٢٥ - **السيدة سوبرامانيام** (صندوق النقد الدولي): قالت إن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي كان قد أقر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رزمة من الإصلاحات البالغة

الأهمية في هيكل الحصص والحوكمة في الصندوق، وبذلك أكمل الاستعراض العام الرابع عشر للحصص. وستحدث رزمة الإصلاحات زيادة غير مسبوقة معدلها ١٠٠ في المائة في مجموع الحصص وتصحيحاً كبيراً في أسهم الحصص بحيث تعكس بصورة أفضل الأوزان النسبية المتغيرة للبلدان الأعضاء في الصندوق في الاقتصاد العالمي. وستعزز الإصلاحات تمثيل بلدان الأسواق الناشئة من خلال زيادات في حصص ٥٤ بلداً. كما عززت هذه الإصلاحات صوت البلدان المنخفضة الدخل ومشاركتها، مما حقق زيادة في أصوات هذه البلدان بمعدل ثلاثة أضعاف تقريباً. كما أن الاستعراض العام الرابع عشر يضاعف الحصص تقريباً لتصل إلى ٤٧٧ بليون من حقوق السحب الخاصة، بعد أن كانت ٢٣٨,٥ بليون. وسينتقل أكثر من ٦ في المائة من أسهم الحصص من الأعضاء زائدي التمثيل إلى الأعضاء ناقصي التمثيل من بلدان الأسواق الديناميكية الناشئة ومن البلدان النامية. وستصبح الصين ثالث أعضاء الصندوق من حيث الحجم. كما أن الاتحاد الروسي والبرازيل والهند سيكونون بين أكبر عشرة من أصحاب الأسهم. إضافة لذلك، سيتم الاحتفاظ بحصص أفقر الأعضاء ونصيبها في التصويت.

٢٦ - وتابعت قائلة إن هناك تغيرات غير مسبوقة في قواعد اختيار أعضاء المجلس التنفيذي، وهي تغيرات تلغي حق بعض كبار أصحاب الأسهم في تعيين مدير تنفيذي. فجميع المدراء التنفيذيين في المستقبل سيخضعون للانتخاب. كما سيتم تخفيض نصيب البلدان الأوروبية من أعضاء المجلس بالمقارنة بعدد الأعضاء من العالم النامي. إضافة لذلك، تم تخصيص مديرين تنفيذيين مناوبين إضافيين لاثنتين من مجموعات الأعضاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٧ - وقد صادقت على الإصلاحات الغالبية الساحقة من برلمانات البلدان الأعضاء وستدخل حيز النفاذ عند اكتمال التصديقات القليلة جداً المتبقية.

٢٨ - **السيدة بارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إن من المنتظر أن يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم ككل إلى ٢٠٢ مليون شخص في عام ٢٠١٣، بينهم ٧٣ مليون شخص من الشباب. وعموماً، أدت الأزمة خلال السنوات الخمس الماضية إلى زيادة في قدرها ٣٢ مليون شخص في عدد العاطلين عن العمل. إضافة لذلك، هناك نحو ٨٧٠ مليون من العاملين الفقراء ممن لا يكسب ما يكفي إخراج أنفسهم وأسرهم من دائرة الفقر. ولا تزال نسبة العمالة غير الرسمية في البلدان النامية مرتفعة بشكل غير مقبول، إذ تبلغ ٤٠ في المائة في ثلثي البلدان التي تتوفر البيانات عنها.

٢٩ - وتابعت قائلة إن انعدام فرص العمل أمام الشباب يمثل إحدى أخطر مشاكل اليوم. فستشعر عدة أجيال آثار ما ينتج عن ذلك من خسائر اقتصادية ومن اضطرابات اجتماعية وانعدام للاستقرار السياسي. وأوضحت أن معدلات البطالة بين الشباب أعلى من المتوسط بضعفين أو ثلاثة أضعاف، وهي مستمرة في الارتفاع. وقد ارتفع عدد الشباب الذين لا يشاركون في العمل أو الدراسة أو التدريب بنسبة ١٥,٨ في المائة في البلدان الصناعية.

٣٠ - واستطردت فقالت إن من المتوقع أن تصل قوة العمل العالمية إلى ٤٧٠ مليون شخص في عام ٢٠٣٠. ويتمثل التحدي الأساسي لما بعد عام ٢٠١٥ في إيجاد ٦٠٠ مليون عمل جديد خلال فترة الـ ١٥ سنة القادمة. ولن يكون هناك أي تنمية مستدامة طويلة الأجل بدون إيجاد فرص للعمل. ولذا لابد لصناع السياسة من أن يواجهوا تحدي الجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية وسياسات سوق العمل بغية الترويج للنمو والعمالة. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تدابير ترعى المناخ الملائم للاستثمار والأعمال، وخصوصاً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والجديدة. كما ينبغي أن تشمل إصلاحات تتبنى إيجاد فرص العمل وتقلل من العمل غير الرسمي وتحترم بشكل كامل حقوق

العمال وسبل حمايتهم الاجتماعية. وينبغي لسياسات سوق العمل وسياسات الاستثمار الاجتماعي أن تدعم الطلب الكلي؛ وأن تقلل من عدم المساواة؛ وأن تحدد الأجور الدنيا بصورة ملائمة؛ وأن تعزز الربط بين الإنتاجية والأجور والعمالة؛ وأن تضاعف المشاركة في قوة العمل، ولاسيما مشاركة الشباب والنساء والعمال المسنين وذوي الإعاقات؛ وأن تحد من البطالة الهيكلية والطويلة الأجل ومن العمالة الناقصة؛ وأن توفر التدريب على المهارات ولاسيما للفئات الضعيفة؛ وأن ترفع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الوطنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٥٥.